٢) كما ان اختيار الفلسطينيين الافراد يخضع لارادة هاتين الحكومتين : فالفلسطينيون المختارون لن يكونوا ممثلي شعبهم بل معينين من حكومة عربية ٠

٣) اذا اختارت اي من الحكومتين العربيتين ان تضم فلسطينيين الى وفدها ، فان كل فلسطيني تختاره يجب ان توافق عليه اسرائيل اولا ٠ وهكذا تستطيع اسرائيل ان ترفض مشاركة اي فلسطيني فرد في اي من الوفدين العربيين ٠

٤) خلال المفاوضات ، اي اقتراح قد يرغب عضو فلسطيني في اي من الوفدين العربيين ان يتقدم به يجب ان يوافق عليه الوفد العربي المعني قبل ان يقدم رسميا في المفاوضات ٠

٥) ان الاقتراحات ، الاسرائيلية او العربية ، التي لا تكون مقبولة لدى اي مشارك فلسطيني (او لدى جميع المشاركين الفلسطينيين) لن يرفضها الوفد العربي المعني الا اذا وجدت حكومته ايضا ان المقترحات المطروحة غير مقبولة لديها ٠

٦) ان اي اقتراح يتقدم به مشارك فلسطيني ـ على افتراض ان الوفد العربي الذي يعمل فيه قد تبناه وطرحه ـ يجب ان يوافق عليه وفد اسرائيل قبل ان يمكن عكسه في الاتفاق النهائي ٠

في ظل هذه التحديدات ، فان دور الفلسطينيين المشاركين ـ على افتراض ان اي فلسطيني يختار المشاركة او يسمح له بالمشاركة ـ هو دور محدود الى اقصى حد : انه ابعد ما يكون عن « الدور الحيوي » الذي تكلم عنه السيد فانس ٠

اذن ، فان مصر واسرائيل والولايات المتحدة قد قررت سلفا ان دور اي فلسطيني يمكن ان يتم اختياره بصفته الشخصية للمشاركة في المفاوضات الثلاثية المقترحة سيكون دورا تابعا او خاضعا ـ دورا رمزيا ٠

ولن يكون الشعب الفلسطيني ككل ، ولا السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية ، ممثلين كفريق مستقل ، وعلى قدم المساواة مع الفرقاء الاخرين ، في المفاوضات التي ستحدد خلالها سلطات ومسؤوليات السلطة المتمتعة « بالحكم الذاتي » ٠

٣ ـ بدعة السادات : المشاركة الفلسطينية « بالوكالة » : ان ادعاء تمكين الفلسطينيين من لعب دور حيوي في تشكيل مؤسساتهم في المستقبل في الضفة الغربية وغزة قد ضرب به عرض الحائط في تبادل الرسائل الذي رافق الاتفاق على اطار عمل كامب ديفيد ٠ ففي رسالة مؤرخة في السابع عشر من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، كتب الرئيس السادات الى الرئيس كارتر :

« للتأكد من تطبيق البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن اجل صون الحقوق